ميزانيـة الاتحـاد السوفيتى

للاستاذ مصباح العربي

تواجه البلاد المتخلفة مشكلة التدخل الحكومي لضمان فعالية برامج التنمية الاقتصادية دون أن تكون هناك قواعد معينة لتنظيم دور الحكومة ، وقد مر الاتحاد السوفياتي بتجربة فذة منذ نهاية العشرينات من هذا القرن انتجت تقدما اقتصاديا هائلا عن طريق الاشراف الحكومي ؛ واحدى وسائل هذا الاشراف السيطرة على النظام الاقتصادي عن طريق الميزانية ، وتحاول هذه الدراسة تحليل الاتجاهات المختلفة للنشاط الاقتصادي فى الاتحاد السوفياتي كما تنعكس فى الميزانية، وعلى الرغم من أن هناك ميزانيات للجمهوريات ، فأن هذه الدراسة تتناول ميزانية الاتحاد السوفياتية فى مجال التنمية الاقتصادية كطريق بديل لما هو متبع فى بعض البلاد الناميـة .

وتتعرض الدراسة الى :

(١) تطور ميزانية الاتحاد السوفياتي ، ويحاول المؤلف هنا أن يلقى الاضواء على كيفية تطور استعمال الميزانية منذ الثورة الروسية سنة ١٩١٧ ، والاهميـة التي احتلتها الميزانية بعد مرحلة التأميم الاولى ١٩١٨ ثم ضعف الميزانيـة نتيجة للازمة الاقتصادية خلال السنوات ١٩٢٠ ــ ١٩٢١ وتدهور الاقتصاد النقدي فى هذه المدة .

ولم يضعف من اهمية الميزانية اعلان لينين للسياسة الاقتصادية الجديدة بعد سنة ١٩٢١ وهى السياسة التي ادت الى اعادة الاقتصاد المرسل فى البلاد

ذلك لان الصناعات الرئيسية التي سبق تأميمها ظلت تحت اشراف الحكومة السوفياتية .

وتبدأ المرحلة الحاسمة فى أهمية الدور الذي لعبته الميزانية مع بداية المشروع الاول سنة ١٩٢٨ م.

(٢) بناء الميزانية : عرف وزير مالية الاتحاد السوفياتي روزيلوف سنة ١٩٥٩ الميزانية بأنها : «الخطة المالية الأساسية لتكوين واستعمال الموارد النقدية فى الاتحاد السوفياتي» وتقوم الميزانية بتخصيص الموارد المالية للدولة لتنفيذ الخطة ومع أن العمليات المالية الكبيرة والهامة تظهر فى الميزانية الا أنه يجدر بالملاحظة وجود حسابات مالية اخرى لا تظهر فى الميزانية كالاستثمار من الارباح المقتطعة فى المشروعات والمزارع الجماعية والمبالغ المستقطعة لاستهلاك رأس المال . وتعتبر ميزانية الاتحاد السوفياتي ميزانية موحدة تشمل : (١) ميزانية الاتحاد (٢) ميزانيات الجمهوريات (٣) ميزانيات المقاطعات ذات الحكم الذاتي .

(٣) الايرادات : تأتي معظم ايرادات الميزانية من الاقتصاد الاشتراكي أو «القطاع العام» وقد بلغت نسبة هذا القطاع فى عائدات الميزانية سنة ١٩٦٦ م ٩٢٪ وتتمثل ايرادات الاقتصاد الاشتراكي فى ضرائب دورة المنتج وضرائب الارباح وضرائب الدخل على المزارع الجماعية وقد شملت مصادر ايراد الميزانية (١) الاقتراض العام وذلك فى شكل سندات حكومية (٢) الضرائب الجمركية (٣) موارد اخرى ، الغرامات ورسوم الترخيص والرسوم الاخرى .

(٤) الانفاق : توجه الميزانية فى الاتحاد السوفياتي لتمويل البنود التالية :
(١) الاقتصاد السوفياتي (٢) الدفاع (٣) الخدمات الاجتماعية والثقافية (٤) الادارة .

وتستعمل الميزانية كمصدر لتمويل الاقتصاد السوفياتي للوصول الى انجاز الخطة الاقتصادية الموضوعة .

(٥) اهداف الميزانية : يصعب فى الواقع تحديد اهداف ثابتة ومعينة للميزانيـة فى الاتحاد السوفياتي ذلك لان الشعارات التي تظهر بين الحين والحين مع كل زعيم جديد للنظام تسيطر على الاقتصاد وتوجهه لخدمتها ولكن «اختفاء» صاحب الشعار يظهر الى العالم شعارا آخر .

وآخر ما صادفه المؤلف فى مناقشاته مع الاقتصاديين السوفيات ، وما أعلنته الجهات الرسمية هو التحول الى الشيوعية ، او الانتقال الى مرحلة أعلى فى مراحل التطور الماركسي .

وللدراسة العلمية المحايدة فقد قبل المؤلف هذا الشعار كما يعرضه السوفيات ، وهو فى حقيقته ليس اكثر من زيادة الاستهلاك على نطاق واسع . ولم ير الاقتصاديون السوفيات أن لذلك اثرا على ميكانيكية النظام الاقتصادي القائم . ويمكن تحديد اهداف عامة للميزانية تتمثل فى :

(١) تخصيص الموارد الاقتصـادية (٢) توزيـع الدخل (٣) النمو والاستقرار الاقتصـادي ، وقـد كانت منجـزات ميزانيـة الاتحـاد السوفياتي فى بعض هـذه الميادين هائلة ولكنهـا تواجه بعض المشـاكل المعقـدة التي اضعفت من اهميتها كأداة فعالة للسيطرة على النشاط الاقتصادي ، كمشاكل زيادة الاجور غير المخططة وضعف الحافز وسوء تخصيص بعض الموارد الاقتصادية وظهور الاتجاهات التضخمية .

وقد ادى تعقد الحياة الاقتصادية وزيادة السكان وامتداد النشاط الاقتصادي الى اماكن متباعدة الى احتمال اعادة النظر فى ميزانية الاتحاد السوفياتي ، ويبدو ان

الاتجاهات الحديثة فى الاتحاد السوفياتي نحو اللامركزية الاقتصادية تؤكد هذا الاستنتاج ، وقد يتحول النظام الاقتصادي الى اقتصاد اشتراكي تلعب فيه السوق الدور الرئيسي وتضعف بالتالي السيطرة الفعلية على الاقتصاد السوفياتي ولا يعود نظام التخطيط الا توجيها عاما للحركة الاقتصادية فى البلاد .